اجنبية، كالمحركات).

في الفصل الثاني، يفسر بحبح أهم عوامل نجاح الصناعة العسكرية الاسرائيلية. ويتمثل العامل الاول بوجود مخزون بشري كبير من العلماء والمهندسين والعمال الماهرين، اذ يبلغ عددهم عشرة آلاف عالم و ٢٠ ألف مهندس (عدا العمال). وتدل هذه الارقام على أعلى نسبة متفرغين في اعمال البحث والتطوير في العالم، علماً بأن العدد يزداد بمعدل ١٦ بالمئة سنوياً. ثم يتمثل عامل ثانٍ في قيام الحكومة بتشجيع الصناعة العسكرية من خلال الدعم المباشر وشراء المنتجات، وايضاً من خلال تخصيص ٤٦ بالمئة من الاموال المكرسة للبحث والتطوير للقطاع العسكري تحديداً، مقارنة بنسبة لا تتجاوز ٢ ـ ٨ بالمئة في غالبية الدول الصناعية. ويضيف المؤلف الى ما سبق وجود تقبل واسع لدى الجمهور الاسرائيلي لفكرة انتاج الاسلحة وتصديرها، اذ يشكل ذلك النشاط مصدر «افتخار وطني». وتتمثل دعائم أخرى في انخفاض مستوى الاجور مقارنة بالصناعات الغربية، ووجود جهاز مركزي ينسق المبيعات، ومشاركة العديدين من العسكريين السابقين في ادارة الصناعات الحربية واجهزة التسويق في الخارج.

تقابل هذه العوامل «المحلية»، عوامل اخرى خارجية. ويتألف اهم عاملين خارجيين من تدفق الرساميل ونقل التكنولوجيا الى اسرائيل. وحول ذلك، يقدم بحبح احصاءات تدل على حجم حصص ملكية الشركات الاميركية للشركات الفرعية الاسرائيلية، فيظهر ان بعض أشهرها ـ كشركات «تاديران» و «إلبت» و «إنتل» ـ تخضع للملكية الاميركية بنسب ٤٥ و٣٧ و ١٠٠ بالمئة على التوالي. ولا تشمل تلك الارقام حجم المعونات الرسمية التي سمحت الادارات الاميركية المتعاقبة للحكومة الاسرائيلية بتحويلها من غرض شراء البضائع الاميركية لغرض تطوير البضائع المنافسة الاسرائيلية. ثم ينتقل المؤلف الى جانب نقل التكنولوجيا، حيث يذكر حصول اسرائيل على التكنولوجيا العصرية من خلال انتاج وتجميع الاسلحة الغربية بموجب رخص قدمتها الحكومات الاوروبية. وبما ان الكثير من المعدات المتقدمة انتج في اسرائيل بواسطة اموال غربية، أو حتى تحت رعاية شركات اجنبية، فقد اكسبت اسرائيل التكنولوجيا المتضمنة فيها ايضاً. ويضيف المؤلف، اخيراً، ان التكنولوجيا الاميركية انتقلت، ايضاً، مع العلماء والمهندسين الذين هاجروا الى اسرائيل، وكذلك من خلال «صفقات تكنولوجية» خاصة والسماح لشركات اسرائيلية بالاشتراك في اعمال البحث والتطوير والانتاج في داخل الولايات المتحدة ذاتها ـ ولا نذكر، في كل ذلك، جانب التكنولوجيا النووية التي غنمتها اسرائيل من الغرب عبر السنين.

يجيب بحبح، في الفصل الثالث، على سؤال لا بد من ان يطرحه القارىء: ماذا يفسر بروز منطقة اميركا اللاتينية تحديداً في استيعاب الاسلحة والخدمات العسكرية الاسرائيلية ؟ فيلاحظ، بداية، ان اسواق عدة مغلقة، عملياً، في وجه الصادرات السلاحية الاسرائيلية ـ دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة الاميركية واليابان، حيث توجد صناعات حربية محلية ناشطة تعارض المنافسة الاسرائيلية، ودول المنظومة الاشتراكية، بسبب التنافس والعداء السياسي في آن، ودول المجموعتين، العربية والاسلامية ـ، مما يعني ان فرص اسرائيل الاساسية لا بد من ان تأتي بين دول العالم الثالث. ثم يضيف ان منطقة اميركا اللاتينية مليئة بالصراعات المحلية، أكثرها خلافات حول الحدود او المياه الاقليمية وما تحتويه من موارد طبيعية، وبعضها سياسي وتاريخي، عدا الثورات الشعبية والتدخلات الاميركية. ويؤدي وجود حالة توتر عالٍ الى بحث حثيث عن الاسلحة في منطقة خاضعة للنفوذ الاميركي، مما يتيح لاسرائيل فرصاً تجارية اكبر حتى من دول حلف شمال الاطلسي (ناتو). كما تستغل اسرائيل وجود الحكومات العسكرية التي تشيع في اميركا اللاتينة اكثر من اية قارة اخرى.

في مقابل كل ذلك، تتمتع اسرائيل بمزايا تساعد في ترويج منتجاتها في اميركا اللاتينية. ويذكر المؤلف ان ابرزها هو وجود شبكة تسويق، على شكل تجار اسرائيليين موجودين في المنطقة منذ سنوات يتمتعون بعلاقات حميمة بالتجار والضباط المحليين ذوي النفوذ والسلطة. وتدعم الحكومة الاسرائيلية اعمال هؤلاء بتخفيف الرقابة المركزية على الصفقات التي يدبرونها والسماح بتقديم الرشاوى الضخمة الى المسؤولين المحليين. كما تستفيد المنتجات الاسرائيلية من كونها مناسبة للمتطلبات المحلية، من حيث السعر والوظيفة، اذ لا توجد في القارة نظم اسلحة رئيسة بالغة الحداثة او التعقيد، مما يلغي الحاجة، لدى اية دولة اخرى، الى امتلاك ما يوازيها او الى انفاق المبالغ الكبيرة لشراء مثلها. وازاء ذلك، تبدو الاسلحة الاسرائيلية مفيدة، لأنها تشمل الاسلحة القديمة